البعد الإنساني في الثورة الجزائرية

د. عامر رخيلة

جامعة الجزائر

كان اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إثر نضال سياسي طويل طالبت خلاله الحركة الوطنية بتطبيق مبدأ تقرير المصير كمبدأ دولي و كوسيلة لضمان السلم و الأمن العالميين... و على الرغم من أن اندلاع الثورة التحريرية جاء إثر عقود عديدة من المطالبة السياسية، فإن الاتجاه السلمي في الثورة كان واضحا ومعلنا، إذ خاطب بيان الفاتح نوفمبر السلطات الفرنسية و الأمم المتحدة، فعرض على الأولى اقتراحات للمناقشة والتفاوض، و دعا الثانية إلى تحمل مسئوليتها ومعاملة القضية الجزائرية كقضية تحرر في إطار ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا على النزعة السلمية لجبهة التحرير الوطني كحركة تحررية تستهدف تقرير المصير بإعادة بعث الدولة الجزائرية التي تضمن احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

وكان واضحا أن دعوة الجبهة للكفاح الهادف إلى تصفية النظام الاستعماري لا يعني جعل الكفاح المسلح هدفا في حد ذاته و وسيلة وحيدة لمواجهة الاستعمار، فهو لا يعدو كونه وسيلة لطرح القضية الجزائرية، من جديد، كقضية تحرر واستعادة للسيادة، و تمكين الشعب الجزائري من استرجاع مكانته الطبيعية في العالم و استئناف إسهامه في مسار الحضارة الإنسانية.

و كان ذلك الاتجاه من الثورة الجزائرية تأكيدا على البعد الحقيقي لها و هو البعد القائم على محتوى وطني تحرري إنساني وسلمي... وتعبيرا قويا على نبذ العنف و التمسك بالسلم...فالثورة الجزائرية ليست حربا من أجل الحرب، بل هي ثورة إنسانية تندرج في إطار الديناميكية العالمية لرقي الأمم و ترقية حقوق الإنسان الفردية و الجماعية، و بتلك الخاصية فإنها و رغم الصراع الإيديولوجي السائد آنذاك في العالم ظلت متمسكة باستقلالها كموقف مبدئي دأبت الحركة الوطنية على تكريسه متفادية بذلك حتى التصنيف الشائع يومئذ يمينا و يسارا.

و لما كان مبدأ تقرير المصير مبدأ إنساني، فإن تمسك الثورة الجزائرية بهذا المبدأ ونضالها من أجله، و بكل استقلالية، جعلها تحظى بتعاطف شعبي على مستوى العالم امتدت آثاره حتى إلى الديمقراطيين الفرنسيين في فرنسا ذاتها الذين تجاوب العديد منهم مع أهداف الجبهة وناصروها.....

وعلى الرغم من البشاعة التي ميزت رد فعل القوة الكولونيالية ضد الثورة الجزائرية، فإن الطابع الإنساني لهذه الأخيرة كان إحدى الخاصيات التي اتسمت بها طيلة فترة الصراع رغم شراسة وتجاوزات القوات الفرنسية، ويمكننا تسجيل بوضوح البعد الإنساني للثورة الجزائرية من خلال جملة من الأسس نكتفي

بذكر بعضها فيما يلي:

1 -المرجعية الإنسانية للثورة الجزائرية

عكست الثورة الجزائرية إصرار شعب قوامه عشرة ملايين نسمة على وضع حد لمختلف الممارسات الاستعمارية الإنسانية التي سلطت عليه طيلة الحقبة الاستعمارية، و التي سلبته كل الحقوق وأهدرت كرامة الإنسان الجزائري الذي أنكرت عليه حتى صفة الكائن البشري، فهدف الثورة استرداد إنسانية الإنسان الجزائري وحقه في المواطنة التي جردته منها الإدارة الاستعمارية بمقتضى التشريع العنصري وبواقع الممارسة وهو الواقع الذي كان هدفا للثورة للقضاء عليه، وإحلال محله واقع إنساني يجد مرجعيته في القيم الإنسانية للثقافة و التاريخ الجزائريين، وفيما تضمنته الصكوك و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الفردية و الجماعية.

وإذا كانت الثورة الجزائرية قد جاءت ردا على ذلك الإجحاف فإنها كثورة تندرج في (إطار الحركة العالمية من أجل رقي الأمم الواعية بشخصيتها و الواعية كذلك بأنه لا كرامة بدون استقلال).[1]

ولما كانت الثورة الجزائرية ذات مضمون إنساني، فإن صفتها تلك جعلت أحرار العالم على اختلاف معتقداتهم وانتماءاتهم يدركون عدالة القضية ويتفاعلون معها، وهو ما أشادت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أول تصريح لها،

بتأكيدها على أن "غارسي الأفكار الجديدة وبناة إنسانية خالية من كل روح سيطرة يدينون بدون تحفظ كامل النظام الاستعماري، وهؤلاء الرجال الذين ينتمون إلى كل العقائد و الأصول جلهم أصدقاؤنا وحلفاؤنا" مبرزة أهمية صداقة أولئك الرجال و مساندتهم للشعب الجزائري في رسالته التاريخية الإنسانية بتأكيدها على أن " للشعب الجزائري مساندات قوية و متينة و هو لا يقوم بالحرب من أجل الحرب و هو ليس عدو للشعب الفرنسي، و لكنه عدو للاستعمار فحسب، و لكن الصداقة بين الشعوب لا يمكن أن تفهم إلا في إطار احترام و سيادة كل واحد منها".(2)

فالثورة الجزائرية إذن تستمد شرعيتها و إنسانيتها من الحقائق التاريخية و من المعاناة التي ظل الشعب الجزائري طيلة 124سنة عرضة لها، لما سلط عليه من ممارسات قائمة على روح التفوق العنصري، فالثورة هي رد عملي على إنكار المستعمر للسيادة الوطنية و الشخصية التاريخية للجزائر ككيان، و هي تعبير عن مطامح الشعب في الحياة الحرة الكريمة، هذا الشعب الذي ظلت الثورة تختمر في ضميره عبر أجيال عديدة، و ما قام به جيل نوفمبر يمثل استئنافا للمسيرة الإنسانية للشعب الجزائري الذي عان مختلف أنواع التمييز التي تلغي كل مساواة بما فيها الطبيعية بين أفراد البشر.

أن الثورة ضد ذلك الوضع تعني نقل الجزائري من حالة التجريد من كل الحقوق إلى المواطن الفاعل، المواطن المسترد لإنسانيته كإنسان، المتمتع بالحريات الفردية في المجال الخاص، و الكائن السياسي النشط في مجال الحقوق السياسية، لا تمييز في ذلك بين الرجل و المرأة، و لعله من المفيد هنا التذكير بأن المساواة بين الجنسين في المجال السياسي لم تطرح كإشكالية في الثورة التحريرية و إثر الاستقلال، في الوقت الذي لم تنل فيه المرأة الفرنسية الحق في الانتخاب إلا في سنة 1946، و لم تعرف المرأة الإنجليزية سبيلها إلى عضوية مجلس اللوردات إلا في سنة 1958 و لم تتمتع المرأة الألمانية بالمساواة مع الرجل في الأجر في العديد من قطاعات النشاط إلا في العقود الأخيرة، فمرجعية الثورة الجزائرية إنسانية والنضال من أجل الحرية و ضد السيطرة يستمد شرعيته من أهدافها الإنسانية، وسعيها لإلغاء واقع منا في للعقلانية، و هو الواقع الذي عملت القوى الاستعمارية على تثبيته و صبغه بصفة الديمومة لكونه يمثل بالنسبة لأقلية من الأوروبيين سبب ثراء و قوة في مقابل إذلال جماعي لعشرة ملايين من البشر المجردين من أبسط الحقوق لا لسبب إلا لكونهم جزائريين.

فمرجعية الثورة الجزائرية إذن في انقلابها على ذلك الوضع لن تكون إلا إنسانية غايتها استرداد كرامة الإنسان باعتباره الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان وباعتباره " الإنسان" صانع

الحضارة الإنسانية و موضوعها في آن معا.

تلك هي المبادئ التي كانت تنطلق منها الثورة التحريرية و تتحكم في فلسفتها في الحرب و السلم.

2 -حفظ حقوق الأقلية الأوروبية

إذا كانت جبهة التحرير الوطني أعلنت في بيان ميلادها "1 نوفمبر 1954" تمسكها بالعقيدة الإسلامية فقد وجدت الدعاية الاستعمارية في هدف جبهة التحرير الوطني المعبر عنه في بيان الفاتح نوفمبر و القاضي بـ " إقامة الدولة الجزائرية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" ضالتها للزعم بأن "الإطار الإسلامي" الذي تتبناه الجبهة يؤكد أن طبيعة العمل الذي تقوم به يعد حربا للهلال ضد الصليب، و بذلك فهو نشاط موجه ضد الفرنسيين لأنهم مسيحيون، متناسية بذلك ثلاثة حقائق:

1 - الضمانات الصريحة التي قدمها بيان الفاتح نوفمبر لفائدة "جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر".

2 - إن السياسة الفرنسية التي اعتمدت في الجزائر منذ بداية حملة الغزو قامت على التمييز بين المستوطنين الأوروبيين من جهة و الجزائريين، من جهة أخرى، الذين قضي على هويتهم الوطنية لتحصر في وصفهم "بالمسلمين" و أن الثورة الجزائرية غايتها استرداد "مواطنة" الجزائري بصرف النظر عن عقيدته الدينية ودون تمييز

عرقي أو ديني، و أنها بذلك تستهدف القضاء على إحدى مخلفات الاستعمار في مجال التمييز بين المجموعات السكانية المكونة للمجتمع الجزائري باحترام جميع الحريات الأساسية للإنسان و المواطن و هو ما تعكسه بوضوح الاقتراحات و الضمانات المقدمة في بيان الفاتح نوفمبر و التي ليس فيها ما يفيد التمييز على أساس ديني أو أي شكل من أشكال التمييز التي ميزت سياسة وممارسة الوجود الاستعماري في الجزائر.

3 - أن تعبير "الإطار الإسلامي" ليس تعبيرا جديدا في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية، و هو تعبير خال من كل نزعة عنصرية و لم يكن برنامج الحركة الوطنية الاستقلالية في أي مرحلة من مراحل نضالها يدعو إلى إقامة "دولة دينية" ولا أعتقد أن ذاكرة الاستعماريين و هم يثيرون تلك الزوبعة حول البعد الروحي الإسلامي للثورة الجزائرية، كانت خالية من تلك المحاولات التي بذلت خلال الحقبة الاستعمارية لتشويه الدين الإسلامي، عقيدة و ممارسة، ورد الفعل الشعبي التلقائي للتمسك بعقيدته إلى درجة التقوقع و الانطواء على الذات، وعدم التجاوب مع إغراءات التبشير، بل اعتبار مجرد الاحتكاك بثقافة المستعمر ونمط حياته أو حتى الاقتراب منها انسلاخا عن الكينونة و تهديدا للذات التي يستوجب الحفاظ عليها التمسك بالعقيدة الإسلامية.

و إذا كان البعض قد يرى في لجوء الشعب الجزائري أمام الهجمة التي تعرضت لها عقيدته ووجوده عامة إلى التقوقع على الذات أمرا سلبيا ، فإن الحقيقة السوسيولوجية تؤكد عكس ذلك، فالانغلاق على الذات كان بالنسبة للشعب الجزائري يتم آليا و هو بمثابة خصوصية و سلاح احتياطي في الثقافة الجزائرية لعب دور المناعة القوية ضد كل محاولات التغريب و الاستلاب و الإدماج التي جندت فرنسا لتحقيقها الكثير من مفكريها و منظريها و ساستها و رجال دينها و جنرالاتها دون جدوى... فالإطار الإسلامي إذن تعبير عن واقع ثقافي حضاري سام خال من كل نزعة عدوانية ضد الآخر، بل هو وعاء للشخصية الوطنية الجزائرية و عمادها الأساسي و يمثل العمود الفقري في تاريخ الشعب الجزائري و تراثه النضالي و الثقافي العريق ... و لم يطرح البتة" الإطار الإسلامي" في بيان نوفمبر كاتجاه لحرب دينية و صراع بين طوائف دينية فبالرغم (من سيل الأكاذيب و حملات التشويه فإن الثورة الجزائرية لم تكن حربا بين الطوائف و الأديان و المذاهب (إسلام، مسيحية، مالكية، حنفية، أباضية).[3]

و الواقع أن ساسة فرنسا بنهجهم لذلك النهج في تأويل مضمون بيان نوفمبر كانت غايتهم تأليب الرأي العام الفرنسي والأوروبي على جبهة التحرير الوطني و محاولة إخفاء و تحريف الطبيعة الحقيقية للصراع، بتقديم تفسير ديني إلى درجة أن أصبح ساسة فرنسا و كأنهم ينادون بحرب صليبية جديدة من خلال ما كانت تتضمنه تصريحاتهم من تركيز على البعد الديني و العرقي، و هو الأمر الذي تصدت له جبهة التحرير الوطني في أكثر من مناسبة، فعند انعقاد الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سلم وفد "ج. ت. و" يوم 12 نوفمبر 1956 مذكرة لرئيس الدورة، دعم بها طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة و ضمنها دحضا لإدعاء تعذر إيجاد حل تفاوضي للنزاع بسبب مشكلة الأقلية الأوروبية في الجزائر، مبينة أن الاقتراح المقدم من (ج. ت) لحل هذه المشكلة عادل و إنساني.(4)

وفي مقابل التفسيرات و التطمينات والضمانات التي كانت جبهة التحرير الوطني تؤكد عليها و تعلن التزامها بها فيما يخص وضع الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد استرجاع الاستقلال، فإن الإدارة الاستعمارية واصلت تمسكها بطروحاتها في هذا الشأن لتبرير سياستها ومواقفها وممارساتها التي اتسمت بالخرق الصريح لحقوق الإنسان.

وكان لتمسك الدعاية الاستعمارية بذلك الطرح نتائجه العكسية فقد تأكد الرأي العام العالمي من أن فرنسا وبمجرد ظهور "ج. ت. و" فقدت تمثيلها للسكان المسلمين الجزائريين وأن مصالح حكومتها ومؤسساتها تتكلم باسم الأقلية الأوروبية وهو ما يجعل أمر تمسكها بالبقاء في الجزائر أمرا فاقدا لكل تبرير في ظل ما قدمته "ج. ت. و" من ضمانات لفائدة الأقلية الأوروبية ...كما أن استمرار خرق النصوص الدولية لحقوق الإنسان والتشجيع على الحرب الأهلية بالسماح لغلاة المستوطنين بتشكيل ميليشيات لقتل وتعذيب المسلمين و إعطاء الحرب طابعا عرقيا بتحويل الصراع عن طبيعته الأصلية إلى صراع بين كتلتين ليبدو وكأنه صراعا (إن لم يكن عرقيا من حيث المبدأ شبيها بالحروب الصليبية) وهو الأمر الذي كانت تؤكده " مختلف تصريحات الجنرالات الواعية و غير الواعية، التصريحات المبنية على ثنائية عرقية".(5)

والجدير بالتسجيل في هذا الشأن أن مقترحات "ج. ت.و"

و الضمانات التي قدمتها للأقلية الأوروبية كانت تعبر عن موقف مبدئي وثابت في مشروع الحركة الوطنية لمعالجة قضية وجود الأوروبيين الذي أريد له أن يكون وجودا استيطانيا قائما على التمييز العرقي والعنصري وعدم المساواة وهو الأمر الذي رفضته الحركة الوطنية و قدمت البديل الذي عبرت عنه برامجها

و كرسه بيان نوفمبر و التزمت به مختلف مؤسسات وتنظيمات الثورة الجزائرية رغم ما اتسمت به سلوكات وممارسات الأقلية الأوروبية من عداء لا للمجاهدين المنضوين تحت لواء جبهة وجيش التحرير الوطني فحسب، بل و ضد الإنسان الجزائري عامة... ورغم ذلك المنحى العدائي للسلطات الفرنسية و المعمرين فإن مؤسسات "ج. ت. و" ظلت متمسكة بموقفها المعلن في بيان الفاتح نوفمبر وذكرت به رسالة "ج. ت. و" الموجهة إلى الفرنسيين يوم 20 ماي 1956 والتي أكدت فيها على أن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية ويتخلون عن وضع الأجنبي، الذي سيكون على كل حال نفس الوضع الذي تضمنه كل الديمقراطيات لضيوفها، وهو ما أكده بدوره رئيس الحكومة (فرحات عباس) في الندوة الصحفية التي عقدها يوم الاثنين 12 ديسمبر 1960 بالعاصمة التونسية في رده على سؤال لأحد الصحافيين حول ماهية الضمانات التي تمنحونها للفرنسيين بعد الاستقلال؟ فأجاب بقوله: لقد حددنا موقفنا من هذا الموضوع مرارا عديدة وقلنا أن للأوروبيين الاختيار بين اكتساب الجنسية الجزائرية وبين البقاء على جنسياتهم وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين وعليهم، وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر و من احترام حقوقهم.(6)

وكما هو ملاحظ فإن إجابة رئيس الحكومة التي كانت بعد ست سنوات من اندلاع الثورة تضمنت حرفيا ما ورد في بيان أول نوفمبر بشأن هذه المسألة، مما يؤكد مبدئية الموقف وعدم تأثره بالمتغيرات خاصة منها ما اتسمت به مواقف السلطات الفرنسية والأقلية الأوروبية المعنية مباشرة بالموضوع من عداء لجبهة التحرير الوطني وصل إلى حد المشاركة في الحرب بواسطة الميليشيات قبل إنشاء المنظمة المسلحة السرية (OAS) التي ارتكبت أعمالا إرهابية رهيبة في حق الجزائريين، حتى بعد إعلان وقف إطلاق النار، وهي الأعمال التي كانت تستهدف إجهاض كل محاولة غايتها وضع حد للحرب و تجسيد مبدأ تقرير المصير... و رغم تلك الاستفزازات و التحرشات و المجازر المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين فإن الثورة الجزائرية كثورة مناهضة للعنصرية تقوم على التسامح الإنساني لم تتأخر حكومتها في دعوة المستوطنين للمشاركة في استفتاء تقرير المصير يوم 1 جويلية 1962 و حثهم على المساهمة في بناء الجزائر الجديدة.

3 -مواجهة خيار الحل العسكري بالدعوة للسلم

لم تكن الدعوة للعمل المسلح بالنسبة لجبهة التحرير الوطني خيارا أو غاية في ذاتها، بل هي وسيلة صريحة لإعلان السلم و إلزام الإدارة الاستعمارية بالامتثال للنصوص الدولية و الإقرار

بالواقع السائد في الجزائر كواقع استعماري تم بالقوة ولا يستند لأي حق يمكن التذرع به... وكانت الدعوة للمفاوضات دليلا قاطعا على نزوع جبهة التحرير الوطني للسلم و الامتثال للنصوص و المواثيق الدولية و اعتماد العمل الدبلوماسي و السياسي كأداة أساسية لفض النزاع بين الطرفين...وكان واضحا أن الطرف الفرنسي أسقط من حساباته كل المتغيرات المحلية والدولية التي صارت تتسم بها الساحة الجزائرية والدولية، فأخطأ التقييم والتقدير بنظرته لثورة نوفمبر من خلال المقاومات و الانتفاضات الشعبية التي واجهها في القرن التاسع عشر وأخمد أنفاسها، وكانت آخر مجازره في شهر ماي 1945 حاضرة في ذاكرته، لذلك فقد كان الرد على مقترح المفاوضات المقدم من طرف "ج. ت. و" ردا مؤكدا لنهج الاستعمار، إذ رد السيد "فرانسوا ميتيران"، وزير داخلية فرنسا آنذاك، يوم 7 نوفمبر 1954، على دعوة الجبهة للتفاوض بقوله " إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب".

وكان ذلك التصريح من ميتيران يؤكد خيار الحرب والإصرار على قمع الحركة التحريرية في المهد، إذ أن الحكومة الفرنسية قامت يوم 5 نوفمبر 1954 بإرسال ثلاثة فيالق من فرنسا إلى الجزائر لدعم وجودها العسكري... و كأن القوات التي كانت ترابط بالجزائر غير كافية لردع بضع مئات من المناضلين الثائرين المزودين بأسلحة حربية بسيطة و معظمهم لا يملك إلا

سلاحا أبيضا، لكنهم مزودون بطاقة إيمانية لا متناهية بعدالة قضيتهم.

وعلى الرغم من الاستعداد الذي أبداه الشعب الجزائري للتضحية بالنفس والنفيس بعد أن جرد من كل الحقوق، فإن "ج. ت. و" دعت للسلم وفي مواجهة مراهنة غلاة الاستعمار العاملين و المراهنين على "الحل العسكري" وسعيهم الدائب من أجل ذلك برفع عدد العسكريين العاملين في الجزائر، والذي وصل في شهر سبتمبر 1956 إلى 400.000 جندي و 100.000 من رجال الدرك وكتائب الأمن الجهوية (سيريس) و أعوان الشرطة، و100.000 من المدنيين الأوروبيين المنضوين تحت لواء "المليشات المسلحة" وبلغت النفقات اليومية لحرب الجزائر مليار من الفرنكات.(7)

وبتلك الأرقام المقدمة لهيئة الأمم المتحدة من طرف جبهة التحرير الوطني تمكنت هذه الأخيرة من إشعار هيئة الأمم بخطورة ما تقوم به السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساته على السلم والأمن العالميين، مؤكدة استحالة الحسم العسكري للصراع لأن الأمر يتعلق بثورة شعب برهن على تمسكه بحقه في تقرير المصير واستعداده للتضحية في سبيل تجسيد ذلك الحق المشروع، كما كشفت زيف الإدعاءات الفرنسية بشأن الوضع في الجزائر و مراهناتها على السيطرة عليه وهو الأمر الذي كانت كل الأصداء

الصادرة من الجزائر تكذبه، خاصة و أن "ج. ت. و" لم تهمل تحسيس الأقلية الأوروبية و الفرنسيين عامة والرأي العام العالمي بخطورة الوضع والمزالق التي تقود لها سياسة "الحل العسكري" في مواجهة شعب اعتمد حرب العصابات في التصدي لقوة يزداد عددها باطراد دون أن تلوح في الأفق بوادر فشل المقاومة أو القضاء عليها، رغم استعمال مختلف وسائل الإبادة والتفقير والمحتشدات التي يزخر بها سجل الاستعمار في الجزائر... وقد خاطبت "ج. ت. و" الفرنسيين في رسالة وجهتها لهم بتاريخ 20 ماي 1956 مبصرة إياهم بخطورة تلك السياسة ومبينة لهم بأن التحدث "عن حل عسكري يعتبر تلاعبا بالألفاظ، لأنه ليس هناك حل عسكري إلا لقضية عسكرية، فتحرير شعب بعدد عشرة ملايين نسمة ليست مسألة عسكرية".

وعلى الرغم من أن ذلك القول من جبهة التحرير الوطني يمثل الرؤية الصحيحة والسليمة لطبيعة الصراع في سياقه التاريخي، و هي الرؤية التي كان يتعين على ساسة فرنسا الاقتناع بها للحد من ضريبة الحرب بشريا وماديا والاستجابة لدعوة الجبهة لوضع حد للنزاع وانعكاساته والامتثال لمنطق التاريخ و هو الأمر الذي لم يتمكن غلاة الحرب من فهمه وأصروا على عدم التسليم به ليستمروا في سياساتهم الحربية الهادفة إلى إخماد الثورة باستعمال الأسلحة المحرمة دوليا (النابالم) وتقتيل المدنيين وخرق المواثيق و النصوص الداعية لاحترام حقوق الإنسان، بل لم يتوان

أنصار الحل العسكري عند تطور الصراع من الاستنجاد بإمكانيات الحلف الأطلسي لشن حرب شعواء ضد الجزائريين، وهي الحرب التي بلغت في العهد الديغولي أشدها(فقد أصبح الوعد الذي جاء به ديغول إلى السلطة و هو القضاء على جيش التحرير الوطني هدفا له أولوية مطلقة، جندت له فرنسا كل ترسانتها العسكرية والبشرية والاقتصادية...).

مما جعل الثورة الجزائرية تعرف في العهد الديغولي:" العمليات الكبرى للتمشيط والتطويق والعزل عن العالم الخارجي عن طريق سدود من الأسلاك المكهربة وحقول الألغام والقصف بأسلحة محرمة" .(8)

والواقع أن مجيء ديغول للسلطة، في جانب منه، يعكس في الساحة السياسية الفرنسية انتصار الاتجاه الداعي إلى تبني أولوية العسكري على السياسي في الصراع أي الانتصار للرأي القائل بوجوب استمرار المراهنة على حسم النزاع بالقوة العسكرية والإجهاز على الثورة الجزائرية، وهو الاتجاه الذي كان العالم قد أصبح مدركا لمخاطره وتفاعلاته مغاربيا وعربيا وإفريقيا لما تتميز به الجزائر من معطيات استراتيجية، وما أصبحت عليه باندلاع ثورتها من تأثير في الفضاء الإفريقي والعربي بل وحتى في أوروبا ذاتها بدءا بفرنسا و إيطاليا و إسبانيا.

وكان تمسك "ج. ت. و" بالحل السياسي ومناداتها به في مواجهة السياسة الفرنسية مبدأ تبناه العديد من أعضاء هيئة الأمم المتحدة، و ضمنه الرئيس الغاني (كوام نكرومة) خطابه أمام الدورة 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة (أكتوبر 1960) عندما قال: " إن فرنسا لا تستطيع أن تنتصر عسكريا، و الطريق الوحيد للخروج بفرنسا من هذا المأزق هو طريق التفاوض".(9)

وقد أكدت الأحداث المتلاحقة أن فرنسا لا يمكنها حسم الصراع عسكريا، ولو تيسر لها ذلك لما استجابت لدعوة الجبهة للمفاوضات بعد أن زعزعت مكانتها في هيئة الأمم المتحدة و أخضعتها لمديونية الحلف الأطلسي.

وقد دفعت سياسة المراهنة على الحل العسكري إلى توظيف مختلف الوسائل والأساليب مما جعل الجيش الفرنسي ينزلق في الممارسات المنبوذة و المحرمة في الاتفاقيات الدولية في مجال الحروب وفي مقدمة تلك الممارسات التعذيب.

4 -إحترام حقوق الإنسان ونبذ التعذيب

في سبيل تحقيق الانتصار العسكري لم تتردد القوات الفرنسية في اعتماد الإذلال الجماعي للجزائريين وجعل القمع هو السيد في مواجهة الثورة، و كان اللجوء للتعذيب وكل ضروب المعاملة والعقوبة اللاإنسانية يعكس فلسفة عنصرية تحكمت في

الوجود الاستعماري ومعاملاته للجزائريين، و لذلك فإن محاولة حصر موضوع التعذيب فيما قام به هذا الجنرال أو ذاك و بعض العسكريين من تجاوزات وأعمال وكأنها أعمال فردية معزولة لا تدخل ضمن فلسفة الاستعمار وأن الحكومة الفرنسية ومؤسساتها بريئة من تلك الممارسات أمام التاريخ و المجتمع الدولي وهو ما يعد ابتعادا مقصودا عن الحقيقة التي تؤكد أن التعذيب و منذ البداية كان عملا وخيارا صريحا... وأن ممارسته خلال الثورة التحريرية يعد إحياءا وامتدادا لتلك الممارسات التي رافقت حملة غزو الجزائر القائمة على العمل العسكري المليء بممارسات التعذيب والتقتيل والسجن والمناطق المحرمة وسياسة الأرض المحروقة وهي الأعمال التي تكررت أثناء الثورة التحريرية مضافا إليها محاولة عزل الجزائر عن العالم الخارجي بإقامة الأسلاك الشائكة و المكهربة والملغمة واستعمال الأسلحة المحرمة دوليا لجعل الشعب الجزائري كله يعيش في سجن وتحت رحمة جلادين من أمثال"بيجار" الذي يصف التعذيب بأنه "مرض لا بد منه خلال الحروب..." والواقع أن المتأمل في الفكر الاستعماري لا يعجب من وصف بيجار للتعذيب بالمرض الملازم للحروب في محاولة منه لتبرير ما أمر به و مارسه خلال الثورة التحريرية. قلت لا يعجب لذلك عندما يستمع في نهاية القرن العشرين لأحد أقطاب الساحة الحزبية و السياسية في المجتمع

الفرنسي السيد "جان ماري لوبان" عند حديثه عن غضب الجيل الثاني من أبناء الجزائر من سكان الضواحي و هو يقترح وصفة علاجية لذلك الغضب بقوله" أن الحل الوحيد لمشاكل هؤلاء هو أكتوبر جديد" في إشارة صريحة منه إلى 17 أكتوبر 1961 الذي تمت فيه تصفية أكثر من 300 جزائري و عدد آخر من المفقودين ومئات من الجزائريين تم نفيهم إلى الجزائر وجل هؤلاء تم اعتقالهم بمجرد وصولهم إلى قراهم و مداشرهم و نالهم العذاب و التعذيب.[10]

وهكذا فقد اعتمد التعذيب كوسيلة ردع لا إنسانية ضد الثورة الجزائرية في إطار سياسة المراهنة على الحل العسكري الذي أعمى أنصاره ودعاته ودفعهم إلى تجريم كل الجزائريين والاقتصاص منهم، و هو ما تؤكده وقائع التصفيات الجسدية التي تعرض لها المدنيون الجزائريون العزل، و لكثرتها نكتفي بذكر الواقعة التالية: بتاريخ 17 ماي 1957 قام الفدائي "بن شيشة أحمد" بقتل إثنين من المظليين الفرنسيين، فكان رد السلطات العسكرية على ذلك الحادث جمع 65 عاملا جزائريا من العاملين في مسلخ العناصر بمدينة الجزائر و ساقتهم إلى جسر تم فيه إعدامهم الواحد تلو الآخر على ذنب لم يرتكبوه. وقد أطلق على ذلك الجسر تسمية "جسر المعدومين" .

وعلى الرغم من أن مبدأ المعاملة بالمثل و الرد على أعمال الطرف الآخر بنفس المستوى وأشد هي التي كانت تتوقعها دوائر الملاحظين و المراقبين للصراع الدائر في الجزائر لما كانوا يدركونه من نفوذ جبهة التحرير الوطني وقدرتها على الرد، فإن النزوع إلى التهدئة و دعوة المنظمة الدولية لتحمل مسئوليتها كان هو الموقف الغالب في سياسة الجبهة التي لم تدخر جهدا في تحذير الرأي العام العالمي من ممارسات القوات الفرنسية واعتمادها للتعذيب والقتل الجماعي ونتائج ذلك، إذ جاء في تصريح للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 19 جانفي 1960 النص على أنه" يشجب استعمال التعذيب الذي وصل إلى درجة من الاتقان، بحيث أصبح موضوع دراسة في المدارس المتخصصة للجيش الفرنسي ويدين "التجميع" في المراكز التي سميت بمراكز الإيواء لملايين الرجال و النساء والأطفال الذين أصبحوا بذلك عرضة للمجاعة و المرض و الموت".(11)

و بالرغم من أن الجزائر لم تكن تتمتع بالشخصية الدولية التي تلزمها باحترام الاتفاقيات الدولية في معاملة المدنيين و الأسرى خلال الحرب، فإن " ج. ت. و" وضعت اتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان المبرمة في 12 أوت 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة و حماية المدنيين، وضعتها موضع التطبيق منذ اندلاع العمليات العسكرية بسبب ما تتسم به أحكامها من طابع

إنساني سام يندرج نضال الشعب الجزائري في إطاره.

و أمام استمرار السلطات الفرنسية وأدواتها الحربية في خرق مقتضيات اتفاقيات جنيف ومضاعفة العمليات المتسمة بالهمجية والوحشية والمنافية لكل المبادئ والأسس التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن أجل التصدي لتلك الخروقات و الانتهاكات اللاإنسانية، فإن الحكومة المؤقتة، و في أول تصريح لها إثر إعلان تأسيسها أكدت على أن الجزائر متمسكة بمطابقة الثورة للقوانين الدولية و احترام قوانين الحرب، و معلنة ترحيبها بكل جهد يخدم السلام في الجزائر و العالم و يضمن احترام الاتفاقيات الدولية بتأكيدها على " أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تستقبل بارتياح كبير كل مبادرة دولية تهدف إلى تطبيق الإجراءات الإنسانية لاتفاقية جنيف في حرب الجزائر كما ستستقبل كل مبادرة ترمي إلى تدعيم السلام في العالم و إلى إيقاف التسابق في التسلح و إلى منع التجارب النووية في العالم التي تريد فرنسا أن تمدها إلى الأرض الجزائرية".[12]

و تأكيدا لذلك الاتجاه من الثورة الجزائرية و تعرية لجيش الاستعمار و ممارساته الغير مكترثة بقوانين الحرب، فإن الجزائر التي صارت منذ تأسيس الحكومة المؤقتة تحظى بوضعية دولية أرادت أن تعطي لتلك الوضعية بعدها الدولي الحقيقي بالسعي

للانضمام لاتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان مستعينة بالحكومة الليبية في تنفيذ إجراءات الانضمام الذي تحقق يوم 20 جوان 1960 و كان له صداه الإيجابي في الساحة الدولية لا للجزائر فحسب بل و في تحسين الوضعية القانونية الدولية للحركات الوطنية.

و قد كان لالتزام الثورة الجزائرية بحقوق الإنسان و احترامها في مقابل ممارسات المستعمر القائمة على إهدارها أثره حتى في وسط المجندين الفرنسيين الذين اعترفوا بالمبادئ السامية التي تميزت بها الثورة الجزائرية في التعامل مع الأسرى من الجنود الفرنسيين و هو ما سجله و أقرّ به أحد الضباط الفرنسيين في حديث له مع صحيفة فرنسية سنة 1959 بقوله: "إننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي لقيناها من الوطنيين الجزائريين فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة، ولم يستعمل ضدنا أي ضغط مادي أو معنوي، و كنا نتناول طعامنا قبل الجميع وفي غالب الأحيان كنا نخجل من هؤلاء الرجال الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنسانية في الوقت الذي خُرّبت ديارهم و قتلت عائلاتهم".

و في الوقت الذي يسجل فيه ضباط الجيش الفرنسي الذين وقعوا في قبضة وحدات جيش التحرير الوطني كأسرى إعترافهم و إقرارهم بالمعاملة الطيبة التي وجدوها لدى الجزائريين، مازال يعيش بيننا و بعد مرور أربعين سنة من إسترجاع الاستقلال الوطني،

مئات إن لم نقل الآلاف من الجزائريين الحاملين لآثار و نتائج النهج الذي اعتمدته السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال سنوات الثورة التحريرية و الذي كان التعذيب أحد أسسه.

الهوامش

1 - من رسالة "ج.ت.و" إلى الفرنسيين 20 ماي 1956 .

2 - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 -1962 وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر 1977، ص 140.

3 -د. محمد العربي ولد خليفة: الثرة الجزائري مكاسبها الباقية، مجلة المصادر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 2، 1999، ص 78

4 - د. قنان جمال: تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، الذاكرة، إصدار المتحف الوطني للمجاهد ع 4 -1996، ص21

5 -محمد بغاية :بيان أول نوفمبر 1954 " دعوى إلى الحرب، رسالة للسلام "، قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر 1999، ص 33 -6 .مجلة الذاكرة ع4 مرجع سابق، ص282

7-مدكرة جبهة التحرير الوطني إلى هيئة الأمم المتحدة، نيويورك 16 نوفمبر 1956، مجلة الذاكرة ع 4.

8 -د.محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص 82، 83 .

9-د.دبش اسماعيل: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954 - 1952)، دار هومة 1999، ص32.

10 - سعدي بزيان: عرض لمجموعة من الكتب الصادرة في فرنسا، المصادر، مرجع سابق، ص228 .

11 - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 -1962، مرجع سابق، ص145.

12 - نفس المصدر، ص141.